لولا بردى لما كانت دمشق..

إطلاق المشروع الوطني لإحياء نهر بردى والتنفيذ بعهدة المحافظة

محافظ دمشق لـ«الوطن»: الحكومة قدمت ١٤ مليارا لكن الرقم متغير حسب المتطلبات

محافظ ريف دمشق لـ«الوطن»: حلول لحرم النهر والمياه الملوثة بسبب بعدها

رئيس جامعة دمشق: يتطلب مساهمة كل جهات الدولة

مديرة المشروع: مسح شامل للنهر من حديقة المنشية حتى الزبلطاني

فادي بك الشريف

أطلق إلى العلن المشروع الوطني لإحياء نهر بردى لتضع جامعة دمشق «دراستها التمهيدية» وترمي كرة المشروع بعهدة محافظة دمشق للتنفيذ ضمن مراحل زمنية يتفق عليها تعيد للنهر ألقه وتضع حداً للتعديات على مجراه من المنبع إلى المصب، وخاصة أن فكرة إحياء النهر بدأت منذ ٢٠١٩ خلال المؤتمر الذي أطلقته الجمعية السورية البريطانية على مدرج الجامعة.

وبين محافظ دمشق عادل العلبي أن نهر بردى يعتبر أحد رموز دمشق، مضيفاً: لولا بردى لما كانت دمشق، وإن إطلاق المشروع مهم جداً بالتعاون مع الجامعة وجميع الوزارات المعنية ومحافظة الريف، علماً أن هناك تلوثاً بيئياً كبيراً طال النهر عبر سنوات مستمرة.

وشدد العلبي على دور المحافظة برفع المصبات للصرف الصحي والعمل على تنفيذ الدراسة بشكل متكامل وجيد لإزالة التلوث ووضع حل بيئي مستدام، إضافة إلى اتخاذ إجراءات جريئة وحازمة مستقبلاً بحق من يلوث ويتعدى على مجرى النهر، علماً أن المحافظة بدأت بالعديد من الإجراءات لكن الغرامات والمخالفات بسيطة ولا تتناسب مع الضرر الكبير الذي نال من النهر.

ولفت العلبي إلى أن وضع مصبات بيتونية ضمن مجرى النهر أثر في الغطاء النباتي لكن هناك عدة معالجات ضمن الدراسة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين محافظ دمشق أن التنفيذ قريبٌ وبعد انتهاء الدراسة بشكل متكامل، موضحاً أن مجلس الوزراء قدم سابقاً ١٤ مليار ليرة لإحياء نهر بردى لكن هذا الرقم متغير مع متطلبات الدراسة والتنفيذ، منوها بالدعم الحكومي، لكن لا يمنع من مشاركة لبعض المنظمات التي تعنى بالبيئة.

من جانبه أكد محافظ ريف دمشق معتز أبو النصر جمران لـ«الوطن» أهمية إعادة بردى لألقه، مع ضرورة وضع حلول لحرم النهر مثل «حرم نبع الفيجة» والمياه الملوثة بسبب بعدها عن مسار النهر، منوهاً بدور المحافظة في تقديم خدماتها حسب مسار النهر سواء في معالجة المجرى أو حرم النهر أو على صعيد محطات التحلية.

وأكد رئيس جامعة دمشق محمد أسامة الجبان أن المشروع الوطني يتطلب مساهمة جميع جهات الدولة، كما أن أهمية المشروع تنبع من المكانة الحيوية لنهر بردى في دمشق باعتباره شريان الحياة فيه، منوهاً بجهود مختلف الجهات لدعم المشروع، لافتا إلى أن المشروع الوطني فاز بدعم الهيئة العليا للبحث العلمي.

وقدمت مديرة المشروع الوطني لإحياء نهر بردى ونائبة عميد المعهد العالي للتخطيط الإقليمي الدكتورة غادة بلال عرضاً عن مراحل تنفيذ المشروع والصعوبات والتعديات التي تطول النهر ولاسيما النفايات الصلبة والصرف الصحي والتعديات العمرانية والإهمال من بعض المواطنين ما يعرقل الإجراءات التي تقوم بها المحافظة وما سمته «الجهد الضائع».

وأشارت بلال إلى التوقيع على المباشرة بالدراسة التنفيذية التي أعدتها الجامعة، لتقوم المحافظة بتنفيذها، مبينة وضع الدراسة التمهيدية بعهدة المحافظة وفق دفتر الشروط التي تعرض لها المجرى.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت بلال أنه تسليم المرحلة الأولى للمحافظة على أن تتوضح التفصيلات كافة والخاصة بتنفيذ المشروع ضمن مراحل زمنية، بما يتضمن مسحاً شاملاً للنهر بدءاً من حديقة المنشية في دمر البلد حتى الزبلطاني والمتحلق الجنوبي ضمن محاور تخطيطية وبيئية وتاريخية مع التطرق للبنى التحتية والسياحية والثقافية، وسط تنسيق مع وزارات الموارد والإسكان والإدارة المحلية ومحافظتي دمشق وريفها، بوجود فريق وطني من الخبراء لتنفيذ المشروع.

وأشارت إلى أن نهر بردى روح دمشق، داعية إلى ضرورة مواكبة الحدث من جميع الشرائح المجتمعية السورية وخاصة في مدينة دمشق.

كما لفتت إلى أهمية العمل على توسيع نطاق الحرم وإعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي ومعالجة سوء الوضع البيئي للنهر وإيجاد الحلول الفنية والتقنية، وكل ما يرتبط بالتعديات في دمر وجسر الوزان وجبل الرز ونهر تورا وساحة المرجة وباب توما.

حضر إطلاق المشروع حشد كبير من المسؤولين في المحافظة والجامعة وحزب البعث، ضم عضوي القيادة المركزية محسن بلال ومهدي دخل الله، ومحافظي دمشق وريفها، وأمين فرع الحزب في الجامعة خالد الحلبوني ورئيس الجامعة إضافة إلى عدد من المعنيين والمختصين.

٥٠٥١٤ منشأة في القطاع الخاص تحت المظلة التأمينية في فرع دمشق

نبهان لـ«الوطن»: ٤١,٦ مليار ليرة ديون الفرع.. منها ٣٤,٨ على القطاع العام و٦,٨ على الخاص

محمد راكان مصطفى

كشف مدير فرع التأمينات الاجتماعية في دمشق محمد فراس نبهان أن إجمالي مديونية المؤسسة حتى نهاية العام ٢٠٢١ تجاوز ٤١,٦ مليار ليرة، موزعة بأكثر من ٣٤,٨ مليار ليرة على القطاع العام، وتجاوزت ٦,٨ مليارات على القطاع الخاص، مقارنة بإجمالي ديون الفرع نهاية العام ٢٠٢٠ والتي بلغت نحو ٣٦ مليار ليرة، مؤكداً إجراء عملية المطابقة مع ٢١٣ جهة عامة من أصل ٢٦٠ جهة وبنسبة إنجاز ٨٢ بالمئة.

نبهان بين في حديثه لـ«الوطن» توجيه كتب ومطالبات إلى الجهات والمؤسسات العامة لتسديد ما يترتب عليها من التزامات، مشيراً إلى اتخاذ إجراءات بحق أصحاب العمل المتخلفين عن سداد الاشتراكات، لافتاً إلى أنه تم خلال العام الفائت توجيه ٧٧٧٧ إنذاراً، على حين بلغ عدد قرارات الحجز المتخذة للفترة نفسها ٢٢٠٠ قرار.

وأوضح مدير الفرع وجود ٥٠٥١٤ منشأة في القطاع الخاص تحت المظلة التأمينية في فرع دمشق إضافة إلى ٢٦٠ منشأة حكومية و٧٢ منشأة للقطاع المشترك والتعاوني.

وبيّن نبهان أن عدد المشتركين لدى فرع دمشق للقطاع العام حتى نهاية العام الفائت بلغ ١١٧٥٣ عاملاً ليصبح إجمالي المشتركين في القطاع العام لدى الفرع ٢٢١٩٢٦ مشتركاً، وفي القطاع الخاص اشترك ١٦٦٦٨ عاملاً ليصبح إجمالي عدد المشتركين لدى الفرع ٨٠٣٧٨ مشتركاً، كما بلغ عدد المشركين لدى القطاع المشترك ١٠٢٣ عاملاً ليصبح إجمالي المشتركين من القطاع لدى الفرع ٥٩٤٣ مشتركاً.

٣٠٨٢٤٧ مشتركاً لدى تأمينات دمشق

وكشف نبهان أن الفرع حقق إيرادات خلال العام الماضي تجاوزت ٤٩,٨ مليار ليرة مقارنة بالعام الذي سبقه والتي بلغت ٤٢,٧ مليار ليرة، مشيراً إلى أن الفرع يصرف معاشات للمسجلين في دمشق والبالغ عددهم ٦٥٢٢٤ معاشاً.

وبين مدير الفرع أن قيمة المعاشات المصروفة للمتقاعدين (معاش شيخوخة) خلال العام الفائت بلغت ٤١,٩ مليارات ليرة، على حين بلغت قيمة باقي أنواع المعاشات المصروفة (معاش وفاة إصابة- معاش وفاة طبيعية- معاش عجز إصابة- معاش عجز طبيعي) ما يزيد على ١٠,٤ مليارات ليرة، لافتاً إلى أن قيمة التعويضات المرافقة للمعاشات المصروفة (تعويض عائلي) بلغت ٣٨٠ ألف ليرة، وقيمة تعويض الدفعة الواحدة الصروف بلغ ١,٥ مليار ليرة، مشيراً إلى أن صرف الرواتب يتم عبر الصرافات للمستحقين الموطنة رواتبهم لدى المصارف العامة وبهدف تخفيف الأعباء عن المشتركين لدى بعض المصارف الخاصة، وعبر كوات البريد.

نبهان بين أن الزيادة على المعاشات التقاعدية بموجب مرسوم زيادة الرواتب رقم ٣٠ لعام ٢٠٢١ بنسبة ٢٥ بالمئة على معاشات المتقاعدين المصروفة من الفرع بلغت ١,٣ مليار ليرة، على حين بلغ عدد المستحقين للتعويض العائلي لمعاشات الأحياء (زوجات وأولاد) ٥٢٢٠٦ مستحقين بقيمة شهرية بلغت بعد الزيادة ما يعادل ٣١ مليون ليرة، وبلغ عدد المستحقين للتعويض العائلي لمعاشات الورثة (أرامل + أولاد) ٢٣٦١٧ مستحقاً بقيمة شهرية بلغت بعد الزيادة تعادل ٦٠ مليون ليرة.

ولفت مدير الفرع إلى أنه تم خلال العام الماضي تنظيم ٢٤ محضر ضبط بمخالفة بحق أصحاب العمل المخالفين لأحكام القانون بعدم تسجيل عمال، مؤكداً قيام عناصر الفرع بزيارات تفتيشية ودورية تم خلالها تسجيل ٥٩٤٦ عاملاً.

يقدمها الناجحون فقط ومن لا يقدمها يحصل الناجح بعدها على الفرصة

لماذا لا يتم تأجيل بعض وثائق المسابقة المركزية حتى تصدر النتائج؟

السويداء -عبير صيموعة

بات تأمين الأوراق المطلوبة للمسابقة المركزية الشغل الشاغل لجميع الراغبين بالتقدم للمسابقة والحصول على فرصة عمل بعد أن عجزت المؤسسات المعنية بإصدار تلك الأوراق عن تلبية طلبات للعدد الهائل اليومي من المراجعين ليزيد من تفاقم معاناتهم إغلاق النافذة الواحدة في مجلس المدينة جراء مطالب المحتجين في المحافظة حول قرار رفع الدعم ليبقى المقصد الوحيد للجميع النافذة الواحدة في مديرية البريد في المحافظة الذي يستقبل يوميا بين ٤٠٠ و٥٠٠ طلب لورقة غير موظف.

وأكد جميع من التقتهم «الوطن» في مبنى البريد عجزهم عن الحصول على الورقة المطلوبة جراء العدد الكبير للمتقدمين يومياً متسائلين لماذا لا يتم قبول الاستمارة لكل متقدم مع البطاقة الشخصية والشهادة المطلوبة قبولاً شرطياً على أن يتم استكمال باقي الأوراق لمن جرى قبوله ضمن تلك المسابقة حيث أكد الجميع أنه وجراء هذا الضغط الكبير على استكمال الأوراق سيحرم الكثير منهم من إمكانية الحصول عليها ضمن فترة الإعلان أي قبل بداية الشهر الثالث من العام الحالي.

كما أشار موظفو البريد إلى الضغط الكبير في العمل جراء الأعداد اليومية للمراجعين خاصة أن برنامج التسجيل لدى البريد يفتقر إلى القارئ الذي يتميز به برنامج التسجيل في النافذة الواحدة والذي يقوم على إدخال جميع البيانات بمجرد وضع البطاقة الشخصية على القارئ، في حين يتعذر ذلك لديهم لاضطرارهم ويتم إدخال جميع البيانات الشخصية يدوياً، فضلاً عن قطع الإيصالات لاحقاً ومن ثم تسجيلها ضمن جداول الأمر الذي يحول دون تسجيل جميع البيانات بالسرعة المطلوبة مع الأعداد الكبيرة للمتقدمين مما يدفعهم إلى استقبال الطلبات مع إعطاء موعد لاحق لاستلام ورقة غير موظف خاصة أنه يتم تسجيل ما يزيد على ٤٠٠ طلب يومياً مع تسجيل ما يزيد على ٥٠٠ طلب يومياً خلال اليومين السابقين بسبب توقف العمل ضمن النافذة الواحدة في مجلس المدينة.

مدير بريد السويداء وليد أبو شاهين أكد لـ«الوطن» أنه يتم استلام كل الطلبات لورقة غير موظف لجميع المراجعين ولكن مع الأعداد الكبيرة فإنه يتعذر تسليمها في اليوم ذاته بسبب آلية إدخال البيانات وتنظيمها فضلاً عن عدم وجود سوى جهازين للعمل ضمن المديرية، مشيراً إلى أنه كان من الأجدر بالجهة القائمة على المسابقة ولتخفيف الضغط على عمل المديريات وعلى المتقدمين للمسابقة الاكتفاء بملء الاستمارة الخاصة مع صورة البطاقة الشخصية على أن تستكمل باقي الأوراق للمقبولين حصراً.

بدوره مدير مكتب التنمية في السويداء مبارك سلام أوضح لـ«الوطن» أن الضغط الكبير والاختناقات في التقدم على الطلبات متوقع وخاصة مع ظهور بعض المعوقات غير المتوقعة منها مثلا إغلاق النافذة الواحدة خلال اليومين الماضيين، مشيراً إلى أن تساؤلات المتقدمين للمسابقة أنه لماذا لا يتم استقبال الطلبات المشروطة على أن تستكمل الأوراق المطلوبة لاحقاً إنما جوابه عند وزارة التنمية الإدارية مع تأكيده أن إدخال البيانات والمعلومات المطلوبة للاشتراك بالمسابقة إدخال إلكتروني لا يمكن وضع أي ملاحظة حول نقص أي ورقة ولفت سلام إلى أنه من الأجدى الحصول على كل الأوراق المطلوبة وفي حال جرى أي تأخير سيتم بالتأكيد معالجته لاحقاً لأنه لا يمكن تفويت أي فرصة على أي متقدم.

وأشار إلى أن عدد المتقدمين للمسابقة والمستكملين لجميع الأوراق المطلوبة ولكنه غير متوفر حتى تاريخه، علماً أنه من المتوقع تقديم أكثر من ١٠ آلاف طلب حتى نهاية فترة قبول الطلبات.

خلل مناوبة الصيدليات يزيد معاناة المرضى وذويهم في طرطوس.. والنقابة لا ترد!

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى خطية من مواطنين يتحدثون فيها عن معاناتهم في تأمين الدواء قالوا فيها: من أكثر المهن أهمية من الناحية الاجتماعية هما مهنتا الطب والصيدلة وهما من هذه الناحية تعتبران مهنة واحدة وإذا سيطر الجشع على هذه المهنة وتحولت فلسفة إدارة هذه المهنة من خلفية إنسانية إلى خلفية تجارية ربحية بحتة فهذا يعتبر مؤشراً خطيراً والأخطر من هذا كله هو تحول نظرات الأطباء والصيادلة إلى المجتمع كتحقيق أكبر عائد مادي ممكن بغض النظر عن العواقب الأخلاقية والإنسانية التي تترتب على هذا العائد.

وتابعوا: من الأمثلة الصارخة على ما ذكر أعلاه هو نظام مناوبات الصيدليات في طرطوس حيث يتم إلزام المواطن بشراء الدواء في فترة المساء والليل وفي العطلات من صيدليات محددة بعينها يتم اختيارها وفقاً لمعايير مصلحية ضيقة وليس وفقاً لمعايير اجتماعية أو إنسانية.. والحجة أن الجميع يريد أن يعيش على مصائب المواطن الفقير الذي يبحث عن دواء لولده؟ هل هذه حالة أخلاقية لائقة بنقابتي الأطباء والصيادلة؟ خصوصاً في الحالات الحساسة التي تشكل فيها الدقائق والثواني فرقاً بين الحياة والموت؟!

وطالب المشتكون بتغيير نظام المناوبة الخاص بالصيدليات بحيث تتم مضاعفة عدد الصيدليات المناوبة ثلاث مرات على الأقل لضمان وصول مؤكد للمواطن إلى مخزون الأدوية الخاص بالمدينة وتخفيف معاناة المواطن في رحلة البحث عن الدواء، وحرمان الصيدليات التي لا يوجد فيها مخزون دوائي معين من المناوبة إذ لا يجوز إلزام المواطن بالذهاب إلى صيدلية في أقاصي أطراف طرطوس ليجدها شبه خالية من الدواء.

إلزام الأطباء والصيادلة بالتنسيق فيما بينهم فيما يتعلق بالخطط العلاجية الدوائية، فلا حكمة في وصف أدوية مفقودة أصلاً في الأسواق ولا يجوز أن يكون الأطباء في واد والصيادلة في واد آخر والنقابة لا ترد.

وضعنا هذه الشكوى أمام رئيس فرع نقابة الصيادلة بطرطوس منذ الثاني من الشهر الجاري وطلبنا الرد عليها لكن رغم التواصل معه أكثر من مرة وآخرها أمس لموافاتنا بالرد لم يصلنا منه أي توضيح أو رد أو وعد.

عمرها ٢٠ عاماً... إنذارات لشاغلي سوق جورة حوا في حماة

مجلس المدينة: جاءت تنفيذاً لقرار وزارة الإدارة المحلية بإخلاء الأكشاك إلا لجرحى الحرب وذوي الشهداء

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن العديد من أصحاب الأكشاك في سوق «جورة حوا» الشعبي بمدينة حماة لـ«الوطن»، أن إنذار مجلس المدينة لهم بضرورة إخلاء أكشاكهم، سيقضي على مصدر رزقهم الوحيد، إذا ما تم تنفيذه، وسيشردهم للبحث عن عمل آخر يعيلون من دخله أسرهم، ومن أفرادها طلاب معاهد وجامعات يحتاجون إلى نفقات مالية كبيرة لمتابعة دراستهم وتحصيلهم العلمي.

وأوضحوا أنهم يشغلون هذا السوق منذ عام ٢٠٠١، ويعيشون من أكشاكهم التي سيخليها منها مجلس المدينة في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها جميع المواطنين، وتساءلوا: إذا أخلينا أكشاكنا وقطعت أرزاقنا، كيف يمكننا العيش وإعالة أسرنا، والغلاء الفاحش ضاربة أطنابه في كل شيء، ولا يرحم أبداً.

وأشاروا إلى أن السوق الذي يعملون فيه، هو سوق شعبي رديف للسوق الطويل، ويلبي حاجات ذوي الدخل المحدود والطبقة الفقيرة، ويضم أكثر من ٢٠٠ كشك تعيل مئات العائلات ما بين صاحب وعامل وشريك.

ولفتوا إلى أنهم يعملون في السوق بموجب قرار إداري من مجلس مدينة حماة رقمه ٩٢٢ تاريخ ٢٣/٩/٢٠٠١، والذي كان تنفيذاً لتوجيهات مجلس الوزراء آنذاك.

مصدر في مجلس مدينة حماة، فضل عدم ذكر اسمه، بيّن لـ«الوطن»، أن إنذار الشاغلين، جاء تنفيذاً لقرار وزارة الإدارة المحلية والبيئة، رقم ١٨٠٩/ص/١ تاريخ ١٩/١٢/٢٠٢١، المتضمن إزالة الأكشاك مطلع العام الجاري، والسماح لجرحى الحرب وذوي الشهداء فقط، بتمديد رخصة الإشغال لمدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد، تبدأ من تاريخ انتهاء رخصة الإشغال، مع تعهد من قبلهم بعدم المطالبة مجدداً بالتجديد.

وقال: وهو أيضاً تطبيق لمضمون التعميم رقم ٣٤٧/ص/م/و تاريخ ١/١/٢٠١٩، الذي ينص على عدم تخصيص الأكشاك إلا لجرحى الحرب وذوي الشهداء، وتحديد مدة رخصة الإشغال بـ٣ سنوات فقط، ومنح الأكشاك القائمة في حينه رخصة إشغال لمدة ٣ سنوات تبدأ من مطلع عام ٢٠١٩.

وأوضح المصدر أن مجلس المدينة، وبعد اعتراضات الشاغلين، يدرس وضع هذا السوق هل هو سوق شعبي، أم ينطبق عليه تعميم الوزارة لاتخاذ القرار المناسب وفق الأنظمة والقوانين.